المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

18-12-2025

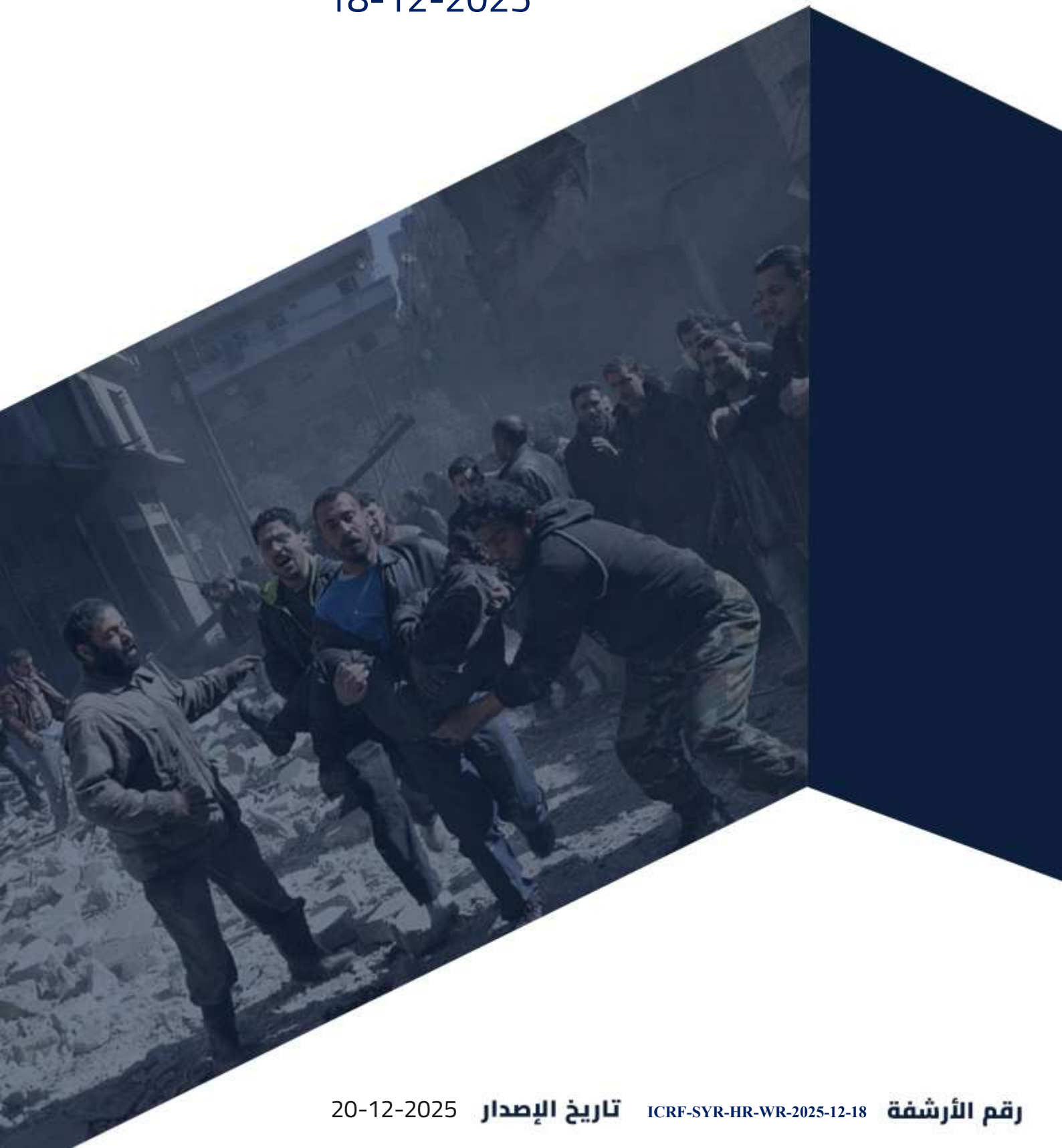

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-12-18 تاريخ الإصدار 20-12-2025

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **الحكومة السورية**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها
- **الحكومة التركية**
- **الحكومة الإسرائيلية**
- **قوات التحالف الدولي**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي

شهد الأسبوع الممتد بين **12و18 كانون الأول 2025** توثيق **125 حدثًا** في محافظات سورية متعددة، أسفرت عن 733 **انتهاكًا موثقًا**، ما يعكس **ارتفاعًا في الكلفة الحقوقية للحدث الواحد** مقارنة بالأسبوع السابق، رغم تسجيل عدد أحداث أقل نسبيًا. توزعت الانتهاكات على نطاق جغرافي واسع، وتصدّرت **القنيطرة، حلب، اللاذقية، حمص ودمشق** من حيث الكثافة، فيما شكّلت **الحكومة السورية والمجموعات المسلحة/القوات الرديفة** المصدر الأكبر للانتهاكات، إلى جانب استمرار مساهمة فاعلين خارجيين.

المؤشرات العامة

المؤشر	الأسبوع 5–11	الأسبوع 12–18	القراءة التحليلية
إجمالي الأحداث	131	125	انخفاض طفيف عن الأسبوع السابق، دون أن يعكس تحسنًا بنيويًا في الوضع الحقوقي
إجمالي الانتهاكات	715	733	ارتفاع نسبي يدل على تضخم الأثر الحقوقي للواقعة الواحدة
عدد المحافظات المتأثرة	14	13	استمرار الاتساع الجغرافي مع تمركز واضح في بؤر توتر محددة
معدل الانتهاكات لكل حدث	5.46	5.86	مؤشر مرتفع على "كثافة الانتهاكات داخل الحدث الواحد"

أعداد الضحايا

الفئة	الأسبوع 5–11	الأسبوع 12–18	التفسير الحقوقي
المعتقلون تعسفيًا	126	99	تركزوا في دمشق، حلب، اللاذقية، حمص والقنيطرة، في سياق تشديد أمني وحواجز ومداهمات، مع استمرار الاحتجاز خارج الضمانات القضائية خلال مرحلة انتقالية غير مكتملة.
الجرحى	120	47	توزعوا خصوصًا في القنيطرة (إصابات مدنيين مرتبطة بإطلاق نار وتوغلات إسرائيلية)، إضافة إلى حلب ودمشق وحمص، ضمن حوادث عنف مسلح وعمليات عسكرية في محيط مدني.
القتلى	18	43	سُجلوا في حلب، اللاذقية، حمص، دير الزور، القنيطرة ودرعا؛ الغالبية ناتجة عن قتل خارج نطاق القانون أو استخدام القوة المميتة داخل مناطق مأهولة.
المخطوفون/المختفون	12	31	ارتبطوا أساسًا بـ مجموعات مسلحة/قوات رديفة، وشملوا مدنيين، مع مؤشرات على احتجازات غير مُعلنة وانتهاكات جسيمة للحرية الشخصية.
حالات غير محددة	20	22	مؤشر مقلق على تآكل القدرة على التوثيق نتيجة الخوف، القيود الأمنية، أو غياب الوصول الميداني في بعض المناطق.

تعكس معطيات الأسبوع 12–18 كانون الأول **انتقال المشهد الحقوقي من ذروات ميدانية موضعية إلى حالة ضغط أمني–سياسي ممتد**، تتصدّره أنماط **التهديد للسلم الأهلي والأمان الشخصي والحرمان التعسفي من الحرية** .ويشير ذلك إلى بيئة تتكاثر فيها الانتهاكات بفعل إجراءات ضبط يومية (حواجز، مداهمات، تفتيش، تقييد حركة) أكثر من كونها ناتجة عن أحداث عنف كبرى.

سياسيًا، يأتي هذا الأسبوع في ظل **مرحلة انتقالية غير مكتملة** بعد عام على سقوط النظام السابق، مع استمرار غياب أطر مساءلة واضحة، ما يجعل الأدوات الأمنية بديلاً عن المعالجة القانونية والمؤسسية، ويُفسّر ارتفاع أنماط الاعتقال والتوقيف خارج الضمانات القضائية.

أمنيًا، تزامن التوثيق مع **تصعيد عسكري إقليمي** شمل عمليات للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، واستمرار **تحركات إسرائيلية جنوبًا**، ما أبقى مخاطر استهداف المدنيين وانتهاك السيادة حاضرة، وإن بوتيرة أقل مباشرة من الأسبوع السابق، ولكن بانتشار جغرافي أوسع وأثر تراكمي أكبر.

اقتصاديًا واجتماعيًا، جاءت الانتهاكات على خلفية **تدهور معيشي متواصل، ضعف الخدمات الأساسية، واستمرار الضغوط الإنسانية** .هذا السياق حوّل الإجراءات الأمنية الاعتيادية إلى انتهاكات تمس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الطفل، وسبل العيش، خصوصًا في المناطق الأكثر هشاشة.

على مستوى الفاعلين، يؤكد تصدّر **الحكومة السورية والمجموعات المسلحة/القوات الرديفة** استمرار واقع **تعدد مراكز القوة وضعف المساءلة**، وهو نمط شائع في سياقات الانتقال السياسي الهش، فيما يعكس استمرار الانتهاكات المنسوبة إلى إسرائيل وفاعلين خارجيين بقاء سوريا ساحة مفتوحة لتداخل النزاعات الإقليمية.

الخلاصة

تُظهر معطيات الأسبوع 12–18 كانون الأول 2025 أن الانتهاكات لم تتراجع نوعيًا رغم انخفاض عدد الأحداث، بل ازدادت كثافة وتعقيدًا داخل كل واقعة .ويعكس ذلك تفاعلًا بين انتقال سياسي غير مستقر، تصعيد أمني إقليمي وداخلي، وهشاشة اقتصادية–إنسانية عميقة. هذه العوامل مجتمعة تجعل أي هدوء مؤقت ظرفيًا لا بنيويًا، وتؤكد استمرار غياب ضمانات فعّالة لحماية المدنيين في سوريا.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

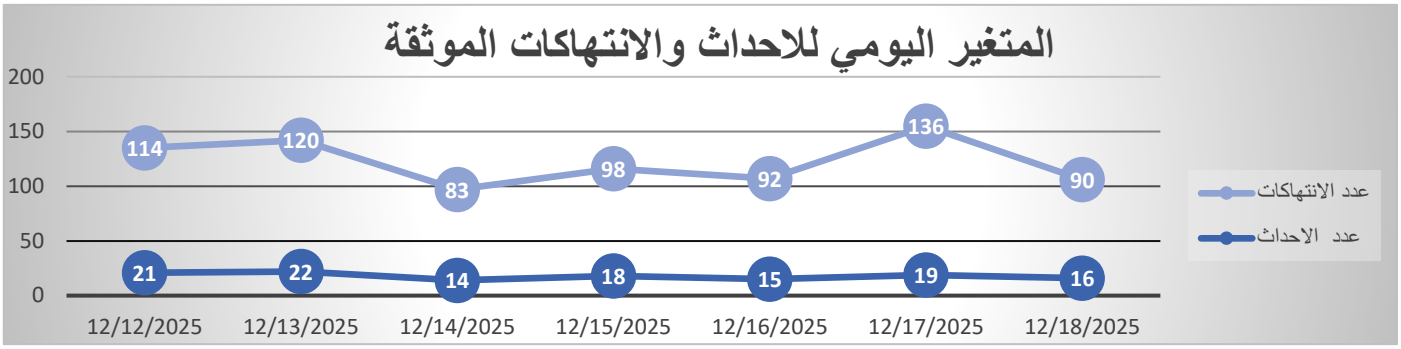

شهدت الفترة بين 12 و18 كانون الأول/ديسمبر 2025 **تذبذبًا واضحًا في وتيرة الانتهاكات** مع تسجيل **ذروة لافتة في 17 كانون الأول**، ما يعكس هشاشة البيئة الأمنية والحقوقية في سوريا خلال مرحلة انتقالية غير مكتملة.

الانخفاضات المؤقتة في بعض الأيام لا تعبّر عن تحسّن بنيوي، بل عن هدوء ظرفي سرعان ما تلاه ارتداد، في ظل ضعف الأطر المؤسسية الضامنة وحساسية السياق لأي تطور أمني محدود.

تزامنت قفزات الانتهاكات مع **تصعيد عسكري وأمني متعدد الأطراف** (عمليات للتحالف الدولي، تحركات إسرائيلية في الجنوب)، ما أدى إلى **تضخّم الأثر الحقوقي للحدث الواحد** وتراكم أنماط انتهاك متزامنة، خصوصًا في مجالات الأمان الشخصي وحرية التنقل والضمانات القانونية.

في المحصلة، يؤكد هذا الأسبوع استمرار **مخاطر الاستخدام غير المتناسب للقوة وتقييد الحقوق الأساسية**، وبقاء المدنيين الحلقة الأضعف، في ظل ضغوط اقتصادية وإنسانية متفاقمة وغياب مسار عدالة انتقالي فعّال.

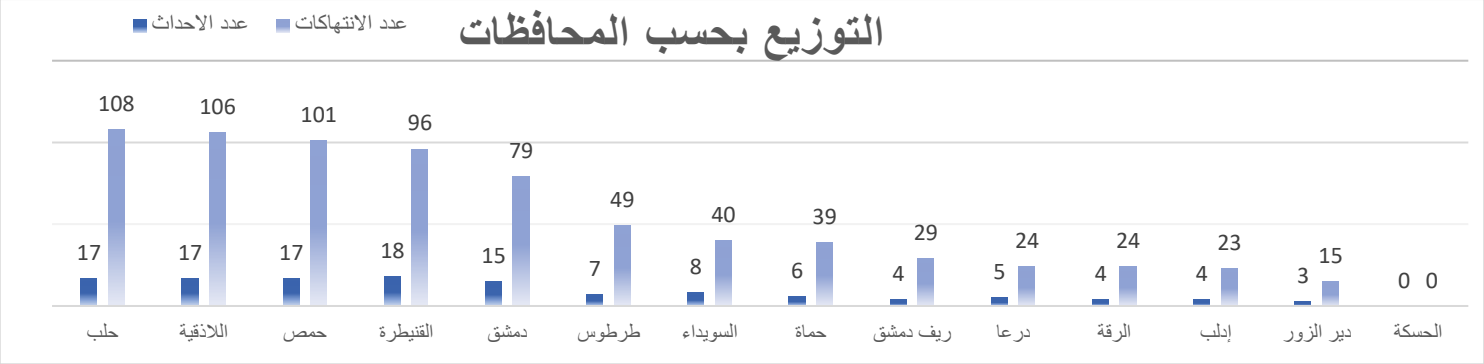

يُظهر الأسبوع 12–18 كانون الأول 2025 **استمرار الاتجاه المتقلب نفسه**، مع انتقال الذروة من تقلب يومي حاد إلى **تراكم انتهاكات أعلى لكل حدث** .فبينما الفترات السابقة هشاشة يومية سريعة الارتداد، تؤكد إحصاءات 12–18 أن **الحدث الواحد بات أكثر كلفة حقوقيًا**.

بدت الذروات مرتبطة باحتكاكات ميدانية محددة، يُظهر أسبوع 12–18 **اتساع نطاق التأثير الجغرافي** وارتفاع الكثافة الحقوقية في محافظات رئيسية، ما يدل على أن الانتهاكات لم تعد مرتبطة فقط بتصعيد موضعي، بل بسياق أمني–سياسي ضاغط ومستمر.

سياسيًا وأمنيًا، يتقاطع هذا التصاعد مع:

- **تصعيد التحالف الدولي ضد داعش** وما يرافقه من توترات ميدانية،
- **تحركات إسرائيلية جنوبًا** تُنتج أنماط تقييد واحتجاز متكررة،
- و**انتقال سياسي غير مكتمل** يفتقر لأطر مساءلة فعّالة.

اقتصاديًا واجتماعيًا، تُضاعف الأزمة المعيشية أثر أي إجراء أمني محدود، بحيث تتحول الممارسات الاعتيادية (حواجز، مداهمات، توقيفات) إلى **انتهاكات محسوسة ومركّبة**، وهو نمط كان ظاهرًا في الفترات السباقة ويترسّخ بوضوح في 12–18.

بالاستناد إلى اتجاه 05–11، تؤكد إحصاءات 12–18 كانون الأول 2025 أن سوريا لا تزال ضمن بيئة حقوقية عالية الهشاشة، حيث يتراجع عدد الأحداث أحيانًا، لكن **ترتفع كلفة الحدث الواحد حقوقيًا** بفعل الضغوط الأمنية والسياسية والاقتصادية المتزامنة، دون أي مؤشر على تحسّن بنيوي في حماية المدنيين.

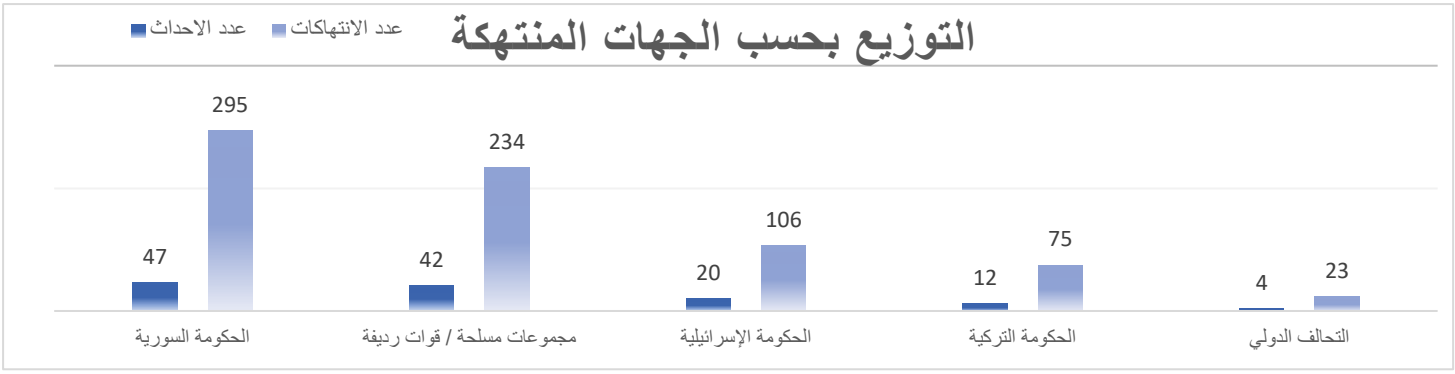

يُظهر توزيع الانتهاكات خلال الفترة 12–18 كانون الأول/ديسمبر 2025 **استمرارية نمط تعدد الفاعلين المنتهكين** مع **تعاظم الأثر الحقوقي للفاعلين غير النظاميين** إلى جانب الجهات الرسمية، ما يعكس بيئة أمنية هشة ومفتوحة على الانفلات الموضعي.

يتصدر **نمط مجموعات مسلحة/قوات رديفة** المشهد من حيث كثافة الانتهاكات لكل حدث، إلا أن إحصاءات 12–18 تشير إلى **تحول هذا النمط من حوادث متفرقة إلى تأثير تراكمي أوسع**، مرتبط بتوترات محلية، غياب الضبط، وضعف آليات المساءلة، وهو ما يضاعف المخاطر على المدنيين في مناطق النفوذ غير المستقر.

في المقابل، يبرز **ارتفاع الانتهاكات المنسوبة إلى الحكومة السورية** بوصفه امتدادًا للنمط المرصود، لكن مع **توسّع في الكثافة الحقوقية** خلال هذا الأسبوع، في سياق تشديد أمني داخلي رافق ضغوطًا سياسية وحراكًا اجتماعيًا وإضرابات، إضافة إلى حساسية المرحلة الانتقالية بعد عام على سقوط النظام السابق. هذا التداخل بين الأمن والسياسة يُنتج انتهاكات مركّبة من واقعة واحدة، خصوصًا في مجالات الاعتقال والقيود على الحركة والضمانات القانونية.

أما **الحكومة الإسرائيلية**، فتستمر مساهمتها في الانتهاكات ضمن نطاق جغرافي محدد جنوبًا، حيث تُنتج التوغلات وإطلاق النار والاحتكاكات قرب مناطق مدنية **كثافة انتهاكات مرتفعة قياسًا بعدد الأحداث**، ما يعكس أثرًا إقليميًا مباشرًا على الحقوق المدنية للسكان المحليين.

فيما تعكس **الحوادث المحدودة المنسوبة إلى الحكومة التركية والتحالف الدولي** خلال 12–18 كانون الأول **نشاطًا أمنيًا موضعيًا مرتبطًا باعتبارات إقليمية** (مكافحة الإرهاب، ترتيبات نفوذ)، دون انتقال إلى تصعيد واسع، إلا أن أثرها الحقوقي يبقى حاضرًا في مناطق التماس، خصوصًا في ظل هشاشة البنية القانونية والمؤسسية.

اقتصاديًا واجتماعيًا، يأتي هذا التوزيع في ظل **تدهور معيشي وضغوط اجتماعية متراكبة**، ما يجعل أي إجراء أمني—سواء من جهة رسمية أو غير رسمية—**مضاعف الأثر على الحقوق الأساسية**، ويحوّل الممارسات الأمنية الاعتيادية إلى انتهاكات محسوسة في حياة المدنيين اليومية.

مقارنة باتجاه 05–11، تؤكد إحصاءات 12–18 كانون الأول/ديسمبر 2025 أن **تعدد الفاعلين في سياق سياسي– أمني هش** يضاعف مخاطر انتهاك حقوق المدنيين، حيث لا يرتبط التصعيد بعدد الأحداث بقدر ما يرتبط **بكلفة الحدث الواحد حقوقيًا**، في ظل انتقال سياسي غير مكتمل وضغوط اقتصادية واجتماعية خانقة.

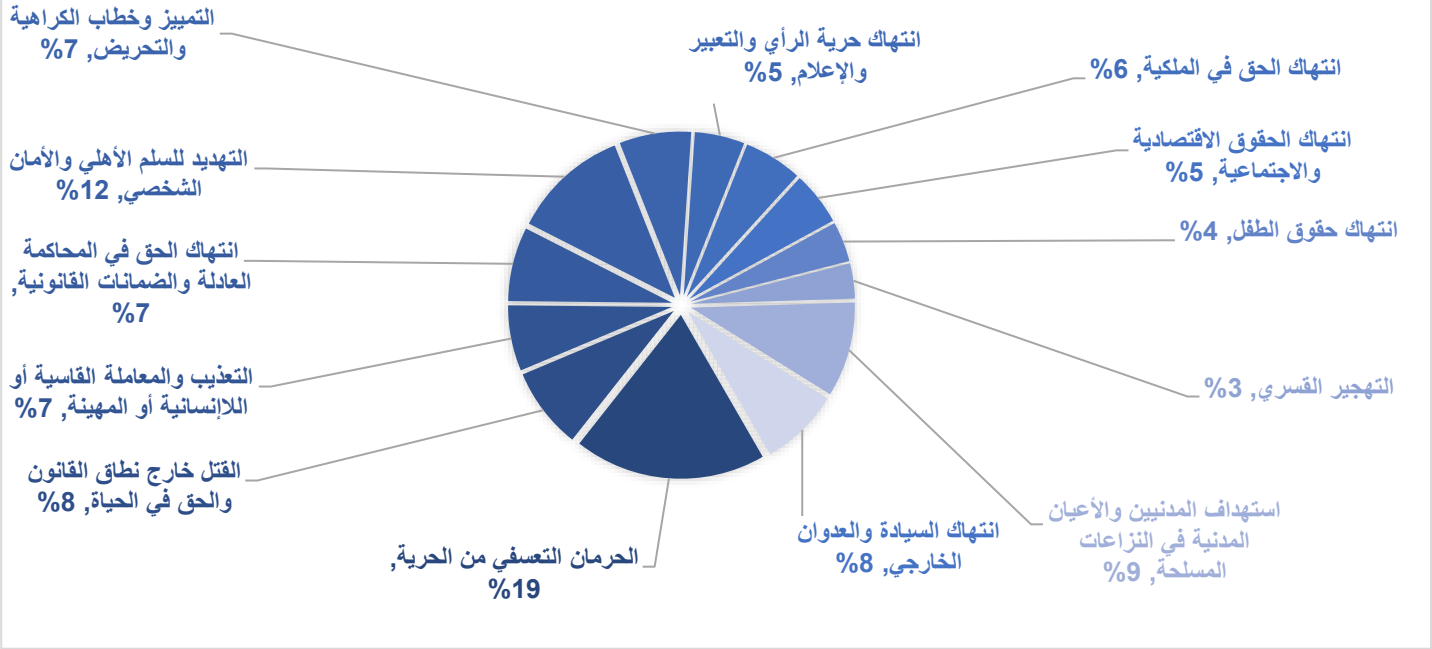

يُظهر توزيع أنماط الانتهاكات خلال الفترة 12–18 كانون الأول/ديسمبر 2025 **تحولًا واضحًا نحو هيمنة أنماط التهديد للسلم الأهلي والأمان الشخصي**، بما يعكس انتقال البيئة الحقوقية إلى **حالة ضغط أمني ممتد وعالي الكلفة الحقوقية**، حيث يصبح الخطر على المدنيين ناتجًا عن تراكم إجراءات وممارسات يومية أكثر من كونه نتيجة حادث واحد محدد.

يشكّل **الأمان الشخصي والسلم الأهلي** الوزن الأكبر في هذا الأسبوع، وهو ما يتقاطع مع تصعيد أمني متعدد المستويات: عمليات للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، تحركات إسرائيلية جنوبًا، واستمرار انتشار الحواجز والمداهمات وإجراءات التفتيش في الداخل. هذا السياق يولّد نمطًا حقوقيًا مركّبًا، حيث تتداخل التهديدات المباشرة للسلامة مع تقييد الحركة، وخلق بيئة خوف وعدم يقين، حتى في غياب اشتباكات واسعة النطاق.

يبرز **الحرمان التعسفي من الحرية وانتهاك ضمانات المحاكمة العادلة** بوصفهما امتدادًا طبيعيًا لهذا المناخ، لا سيما في ظل انتقال سياسي غير مكتمل بعد عام على سقوط النظام السابق، واستمرار ضعف الأطر القانونية الضابطة. الاعتقالات والتوقيفات والإجراءات خارج الضمانات القضائية تظهر هنا كأداة ضبط أمني أكثر منها استجابة قانونية محددة، ما يرفع الكلفة الحقوقية للحدث الواحد.

أما **الحق في الحياة واستهداف المدنيين في النزاعات المسلحة**، فيحتفظان بوزن ملموس خلال هذا الأسبوع، وإن كان أقل حدّة من الفترة السابقة. ويعكس ذلك انتقال العنف من ذروات إطلاق نار واحتكاكات مباشرة إلى **عنف أقل ظهورًا لكنه أكثر انتشارًا جغرافيًا**، مرتبط بعمليات عسكرية وضربات جوية وتحركات مسلحة في محيط مدني، مع استمرار مخاطر عدم مراعاة التناسب والاحتياطات الواجبة لحماية السكان.

في السياق نفسه، يبرز **انتهاك السيادة والعدوان الخارجي** كأحد الأنماط المؤثرة، ما يعكس استمرار سوريا كساحة تداخل إقليمي، حيث تؤدي التوغلات والضربات العابرة للحدود إلى خلق بيئات توتر مزمن، تُقوّض الأمن المدني وتعيد إنتاج الانتهاكات المرتبطة بالنزاعات المسلحة.

اجتماعيًا واقتصاديًا، يتقاطع هذا التوزيع مع **تدهور معيشي مستمر وهشاشة في الخدمات الأساسية**، ما يفسّر الحضور الواضح لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الطفل. ففي هذا السياق، تتحول أي إجراءات أمنية (إغلاق طرق، تضييق حركة، تعطيل عمل) إلى انتهاكات مضاعفة تمس الصحة، والتعليم، وسبل العيش، وتطال الفئات الأضعف بشكل غير متناسب.

كما أن بروز **التمييز وخطاب الكراهية والتحريض** خلال هذا الأسبوع يعكس استمرار تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية، حيث تؤدي الاصطفافات والهويات المتنازعة في مرحلة انتقالية هشّة إلى زيادة مخاطر الوصم والاستهداف، سواء على أسس سياسية أو مناطقية أو اجتماعية.

مقارنة بالأسبوع 05–11، يُظهر توزيع الأنماط خلال 12–18 كانون الأول/ديسمبر 2025 انتقال الانتهاكات من ذروات ميدانية حادّة إلى **حالة ضغط أمني–سياسي مزمن**، تتصدّره أنماط التهديد للأمان الشخصي والحرمان من الحرية وتقييد الحقوق الأساسية، في ظل تصعيد إقليمي، انتقال سياسي غير مكتمل، وأزمة اقتصادية–إنسانية عميقة. هذا التراكب يجعل الانتهاكات أقل ارتباطًا بحدث واحد وأكثر التصاقًا ببنية هشّة تُعيد إنتاج المخاطر الحقوقية يوميًا.